التمييز ضد اللاجئين بسبب اللون وكيفية مواجهته

يوليو ٢٠٢٠

دراسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

مقدمة

التمييز يصيب الجوهر الإنساني في الصميم. وهو يضرُّ بحقوق الشخص بسبب ما هو عليه وما يؤمن به. والتمييز يُلحق الضرر ويسبِّب ديمومة انعدام المساواة.

إن لنا جميعاً الحق في أن نُعامل على نحو متساوٍ بغضِّ النظر عن العنصر أو العرق أو الجنسية أو الطبقة أو الطائفة أو الدين أو المُعتقد أو الجنس أو النوع الاجتماعي أو اللغة أو هوية النوع الاجتماعي أو الخصائص الجنسية أو السن أو الصحة أو غيرها. ... ومع ذلك فإننا كثيراً ما نسمع قصصاً محزنة حول أشخاص يتعرَّضون للقسوة لا لشيء سوى لأنهم ينتمون إلى فئة "مختلفة" عن تلك التي تتبوأ مواقع الامتيازات أو السلطة.

ويحدث التمييز عندما لا يستطيع الشخص التمتع بحقوقه/ها الإنسانية أو غيرها من الحقوق القانونية على أساس المساواة مع الآخرين بسبب التمييز غير المبرَّر، سواء في السياسة أو القانون أو المعاملة. ان عمل منظمات حقوق الانسان متجذِّر في ترسيخ مبدأ عدم التمييز. وعليه فلابد ان نرفض القوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز لضمان أن يتمتع جميع البشر بحقوقهم على أسس متساوية.

ويمكن أن يتَّخذ التمييز أشكالاً متعددة:

التمييز المباشر: عندما يقع تمييز صريح بين جماعات من الناس، وينتج عنه أن أفراداً في بعض الجماعات يصبحون أقل قدرة من غيرهم على ممارسة حقوقهم. فعلى سبيل المثال، إن وجود قانون يقتضي من النساء، وليس الرجال، تقديم إثبات على التمتع بمستوى معين من التعليم كشرط مسبق للتصويت من شأنه أن يشكل تمييزاً مباشراً على أساس النوع الاجتماعي.

التمييز غير المباشر: عندما يتم وضع قانون أو سياسة أو ممارسة بصيغة محايدة (أي بدون تمييز صريح) لكنه ينطوي على غبن لفئة أو فئات محددة بصورة غير متناسبة. على سبيل المثال إن القانون الذي يقتضي من كل شخص تقديم إثبات على التمتع بمستوى معين من التعليم كشرط مسبق للتصويت يُحدث تأثيراً ينطوي على تمييز غير مباشر ضد الفئات أو الجماعات الأقل حظاً في الحصول على مستوى التعليم المطلوب (من قبيل الجماعات العرقية المحرومة أو النساء).

التمييز المتعدد الجوانب: عندما تجتمع عدة أشكال من التمييز معاً وتؤدي إلى إحداث ضرر أكبر على فئة أو فئات معينة. فعلى سبيل المثال، إن التمييز المجحف ضد المرأة كثيراً ما يعني أنه يتم دفع أجور أقل للمرأة من أجور الرجل نظير العمل نفسه. وغالباً ما ينجم عن التمييز ضد أقلية عرقية ما دفع أجور لأفراد تلك الفئة أقل من أجور الآخرين الذين يقومون بالعمل نفسه. وعندما تحصل النساء اللائي ينتمين إلى جماعة أقلية معينة على أجور أقل من النساء الأخريات اللائي ينتمين إلى جماعة أخرى وأقل من أجور الرجال الذين ينتمون إلى الأقلية نفسها، فإن ذلك يعني أنهن يعانين من تمييز متعدد الجوانب على أسس الجنس والنوع الاجتماعي والعِرق.

التمييز ضد الأشخاص من غير المواطنين المعروف أحياناً بكراهية الأجانب

كثيراً ما يقوم التمييز ضد الأشخاص من غير المواطنين على العنصرية أو أفكار التفوُّق، وغالباً ما يؤججها السياسيون الذين يبحثون عن كبش فداء للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

فمنذ عام ٢٠٠٨، شهدت جنوب أفريقيا نشوب عدة موجات عنف ضد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من بلدان أفريقية أخرى، وعمليات قتل ونهب أو حرق المحلات التجارية. وفي بعض الحالات تأجَّجت أعمال العنف بسبب خطاب الكراهية الذي استخدمه السياسيون الذين صنَّفوا المواطنين الأجانب بأنهم "مجرمون"، واتَّهموهم بأنهم يشكلون عبئاً على النظام الصحي.

كما ظل التمييز يمثل سمة من سمات رد السلطات على اللاجئين وطالبي اللجوء في أجزاء أخرى من العالم. وينظر العديد من الأشخاص في البلدان التي تستقبل اللاجئين وطالبي اللجوء إلى هذا الوضع على أنه أزمة، حيث دأبَ الزعماء والسياسيون على استغلال تلك المخاوف بالتعهد بوضع سياسات مسيئة وغير قانونية، وتوعَّدوا أحياناً بتنفيذها.

فعلى سبيل المثال، أقرَّت المجر في عام ٢٠١٨ رزمة قوانين عقابية تستهدف الجماعات التي صنَّفتها الحكومة بأنها تدعم اللاجئين والمهاجرين. كما قامت السلطات بدفع اللاجئين وطالبي اللجوء خارج الحدود باستخدام العنف وإساءة المعاملة، واعتقلت الأشخاص الذين حاولوا دخول الأراضي المجرية بشكل تعسفي.

التمييز والتنمر ضد الاطفال بسبب اللون في مصر

وجود تمييز يعانى منه الأطفال اللاجئون من السودان وجنوب السودان والاثيوبيين وغيرهم من البلدان الإفريقية بسبب لون بشرتهم. هو واقع مؤسف من جانب، وضار بمصلحة مصر والمصريين، من جانب آخر. الأعمال الفنية وقنوات التواصل الاجتماعي مليئة بمواقف عنصرية. وزلات اللسان، بل والتصريحات المتعمدة أحيانا، الكاشفة عن هذه العنصرية ليست قليلة.

اوضاع التعليم للأطفال اللاجئين في مصر

منذ تزايد أعداد طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة بسبب أزمات دول الجوار، ظهرت الحاجة إلى وجود مساحات تقدم خدمات تعليمية لأطفال هذه الجنسيات، في البداية دعمت الجهات المانحة والمفوضية الجاليات لتأسيس مراكز تعليمية ومدارس مجتمعية خاصه بها، إلا أنه في عام ٢٠١٣ صدرت قرارات سمحت بدمج (السوريين- السودانيين- الجنوب سودانيين- اليمنيين) بالمدارس المصرية الحكومية، ونصت على معاملة طلاب هذه الجنسيات مثل معاملة الطالب المصري، وهنا انتقل الدعم من قبل المفوضية والجهات المانحة إلى المدارس المصرية لإتاحتها للطلاب اللاجئين، وترتب على ذلك انخفاض الدعم الموجه للمراكز التعليمية للاجئين، خاصة أن الجنسيات الأخرى والتي وصل عددها ٥٤ جنسية طالبة اللجوء لدى المفوضية بالقاهرة لا يحق لأصحابها دخول المدارس المصرية إلا بمصاريف.

رغم وجود قرار يسمح بإلحاق الطالب السوداني بالمدارس المصرية وتواجد السودانيين سواء مقيمين أو لاجئين في مصر منذ التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن بعض أبناء السودان سواء الشمال والجنوب من طالبي اللجوء يرتادون المراكز التعليمية السودانية، في محاولة لربط الأبناء بعادات تتوافق مع عاداتهم، لتعرض الأطفال للتميز بسبب اللون، وفق شهادات عدد من الأمهات.

سليبو اموم دينق، مدير وأحد مؤسسي «مركز دار المعرفة التعليمي»، من جنوب السودان، أوضح أن المركز لديه طلاب من جميع مراحل التعليم سواء التعليم ما قبل المدرسي أو التعليم المدرسي حتى المستوى الثامن، وتم افتتاحه على مساحة أربعة أدوار، ومسجل به أكثر من ٥٠٠ طالب معظمهم من السودان وجنوب السودان، وأكد أن المركز التعليمي يحصل على دعم غير مباشر عبر هيئة الإنقاذ الكاثوليكية ومن خلال منحة يتم إعطاؤها للطلاب لدفع المصاريف المدرسية وهى منحة ضئيلة يتم دفعها على قسطين، فمتوسط المصاريف بالمراكز التعليمية ١٥٠٠ جنيه طوال العام، وهناك طلاب لا يدفعون مصاريف المدرسة رغم استلامهم المنح التعليمية وذلك بسبب الوضع الاقتصادي لهذه الأسر وهذه أوضاع استثنائية.

منذ اليوم الأول للمركز وهو يواجه تحديات قال عنها «بداية التأسيس كان هناك رفض من السكان لوجوده وسط المساكن وتحدثنا مع أهل المنطقة أن إدارة المركز ستتولى ضبط الطلاب ومع مرور الوقت تقبل السكان وجودنا بشكل طبيعي»، بعد ذلك ظهر تحدٍ آخر هو «وجود أحيانا احتكاكات مع الأطفال وتعرضهم للتميز ونحاول تقليل هذه الاحتكاكات مع الطلاب بمساعدة أهل المنطقة لأننا أصبحنا أخوة». وهناك تحدٍ آخر قال عنه سليبو هو نقص الدعم المقدم للأدوات والكتب الدراسية، ولمعالجة ذلك طلب من الطلاب إعادة الكتب الدراسية للمدرسة بعد نهاية العام الدراسي، وهذه محاولة منا لمعاجلة المشكلة وعلى أولياء الأمور طباعة الكتب بأنفسهم في حالة عدم توفر كتاب مدرسي.

تشير بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنه تم تسجيل ٩١٠٣٤ من الأطفال دون سن الثامنة عشرة حتى ٣١ أغسطس ٢٠١٨، معظمهم من سوريا، والسودان، وإثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، والصومال. تم تسجيل ٢٣٥,٣٩٧ من اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر من ٥٨ جنسية مختلفة مع المفوضية، أكثر من نصفهم (٥٦٪) من سوريا وبقية اللاجئين من الجنسيات الأخرى.

منذ ٢٠١٦ ومع توافد طالبي اللجوء الإثيوبيين على مصر بدأ التفكير في تأسيس مدرسة مجتمعية لأبناء إثيوبيا، لعدم قدرة الأطفال على دخول المدارس المصرية لعدم وجود الحق لهم في ذلك وأيضاً عدم قدرتهم على الالتحاق بمراكز تعليمية مجتمعية سودانية لعدم معرفة الأطفال وذويهم بالعربية أو الإنجليزية، فكان الحل في تأسيس مدرسة مجتمعية للاجئين الإثيوبيين، وتقدم للأطفال والكبار الخدمات التعليمية لمساعدتهم في الاندماج داخل المجتمع المصري. مدرسة (أوفا المجتمعية) أسسها طالبو لجوء ولاجئون من أبناء الجنسية الإثيوبية وخاصة قبائل الأرومو مسلمة الديانة، وتعتمد في تقديم الخدمات التعليمية على مدرسين متطوعين من أبناء الجالية تعانى من نقص شديد في التمويل أدى بها إلى الغلق أكثر من مرة وتغير مكانها لأكثر من مرة في محاولة تقليل النفقات وهذا ما أكده راجى منجر، مدير مدرسة أوفا.

أرجع راجى ضعف الإمكانيات إلى عدم وجود أي موارد مالية للمدرسة وأن المدرسة تعمل من أجل خدمة الطلاب وبدعم فردى من أفراد جالية الأرومو، بالإضافة إلى دعم فى المعدات من قبل بعض الجهات المانحة.

يتم تدريس اللغة العربية والإنجليزية حتى نضمن الاندماج في المجتمع المصري، بالإضافة إلى تعليمهم العادات والتقاليد الخاصة بمجتمع الأورمو وأيضاً دعم الطلاب ممن عانوا ظروفاً قاسية في رحلة طلب اللجوء، خاصة وأن المدرسة لديها فصل كامل لأطفال بدون أهلهم ويحتاجون إلى معاملة خاصة ودعم نفسى «في ظل نقص الدعم المادي والمعنوي يمكن أن نغلق المدرسة وبالتالي سيتعرض أبناؤنا للخطر في حالة عدم تلقيهم للخدمات التعليمية».[1]

هيئة إنقاذ الطفولة منذ عام ٢٠١٥ بدأت مشروعاً لدعم المدارس الحكومية المصرية لاستيعاب الأطفال اللاجئين فدعمت ٣٥ مدرسة ابتدائي وإعدادي في مناطق مختلفة بالقاهرة، بالإضافة إلى دعم المدارس المجتمعة التابعة لوزارة التربية والتعليم التي رصدت الهيئة أن بها طلاباً سوريين، حيث تضمن المشروع عمل صيانات للمدارس وتوفير مقاعد إضافية داخل المدرسة، بالإضافة إلى تدريب المعلمين على التهذيب الإيجابي، وإعداد معسكرات داخل المدرسة لدمج الطلاب السوريين مع المصريين. أما بالنسبة للمشكلات التعليمية الخاصة بالطلاب الأفارقة وخاصة ممن ليس لهم الحق في دخول المدارس المصرية مجاناً، فلديها عائق خاص باللغة وأيضاً مشكلة في قبول للأفارقة في المجتمع المصري ونتج عن ذلك تميز بسبب اللون، مما اضطر الأهل لتسجيل أبنائهم بالمراكز التعليمية المجتمعية التابعة للجمعيات الأهلية الداعمة للاجئين.

تمنح وزارة التعليم اللاجئين وملتمسي اللجوء اليمنيين والسوريين والسودانيين والجنوب سودانيين حق الالتحاق بالمدارس المصرية الحكومية على قدم المساواة مع المصريين.

وتدعم المفوضية وزارة التعليم من خلال بناء القدرات التقنية مثل تدريب المعلمين والمساعدة التشغيلية من خلال تجديد المدارس، وبناء الفصول الدراسية وتوفير المعدات والأثاث وغيرهما من اللوازم في المناطق ذات الكثافة العالية للاجئين.

ومثال على أرض الواقع على التعاون المثمر بين مفوضية ووزارة التربية والتعليم هو إنشاء ٧٢٠ فصلاً دراسياً رقمياً ذكياً في بعض المدارس الحكومية وستستهدف فقط أطفال المدارس الإعدادية للسماح للحكومة المصرية بالبناء على ذلك في الصفوف الثانوية بعد ذلك.

وقد وضعت المفوضية بالتعاون مع شركائها برنامجاً أكاديمياً لمساعدة الطلاب السودانيين والجنوب سودانيين على الانتقال السلس من المراكز التعليمية إلى المدارس الحكومية إذا اختاروا ذلك. بينما يعتمد اللاجئون من الجنسيات الأخرى، بما في ذلك العراقيون والصوماليون والإثيوبيون والإريتريون على مؤسسات التعليم الخاص، وأكدت المفوضية أنها ستواصل دعواها مع وزارة التربية والتعليم لضمان الاندماج الناجح لجميع اللاجئين في المدارس الحكومية المصرية.

[1] من تقرير بعنوان اوضاع التعليم للاجئين في مصر – المصري اليوم - ٢١ سبتمبر – ٢٠١٩

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1357761

كيفية التصدي للتمييز ضد اللاجئين بسبب اللون

يمكن التصدي لضرورة مكافحة التمييز العنصري من مدخل الالتزامات الدولية التي قبلتها مصر على نفسها بالانضمام إلى المواثيق الدولية والإفريقية لحقوق الإنسان، خاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المعتمدة في سنة ١٩٦٥، والتي دخلت حيز النفاذ منذ خمسين عاما بالتمام والكمال، في يناير ١٩٦٩. احترام أحكام الاتفاقية ضروري، ومن بين هذه الأحكام انتهاج سياسة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله ولتحقيق المساواة بين البشر، وليس فقط الامتناع عن «إتيان أعمال أو ممارسات التمييز العنصري». ولا شك أن مصر تقدم التقارير الدورية التي تنص عليها المادة التاسعة من الاتفاقية عن التدابير التي تتخذها إعمالا للأحكام الواردة فيها إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحيلها إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري المنشأة لمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية. غير أن سد الخانات الشكلي ليس هو المرام. المطلوب سياسة حقيقية وفعالة للقضاء على التمييز العنصري.

أول ما يتبادر إلى الذهن هو التصدي لمفهوم «الأفارقة» على أنهم أغيار؛ اعتبار أن المصريين شيء والأفارقة شيء آخر. الحقيقة البديهية أن المصريين أفارقة غائبة عن الكثيرين منهم، في أحاديثهم وتصرفاتهم. يرتبط بهذا المفهوم تصور لإفريقيا ابتدعه الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر واستمر استخدامه بعد تصفية الاستعمار، واعتنقناه نحن بل وشاركنا في ترويجه، ألا وهو تقسيم القارة إلى شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. هذا تقسيم اصطناعي وتفريقي، وهو في أفضل الأحوال، وإن أحسنا الظن، ينمُّ عن جهل بالعلاقات بين أقاليم إفريقيا المختلفة. تاريخيا، لم تكن الصحراء حدا طبيعيا ولا حاجزا يفصل أصحاب البشرة الخمرية في شمال القارة، المختلطين سوادا وبياضا، بأصحاب البشرة السوداء، إلى جنوبهم. بل إن البلاد التي يغلب على سكانها أصحاب البشرة الخمرية، من موريتانيا والمغرب إلى مصر، في جنوب كل منها كلها، أصحاب بشرة سوداء. الصحراء الكبرى امتداد وهي كانت على مر التاريخ معبرا بين أقاليم وسط القارة وغربها وشمالها، وبين شرقها وغربها. درب الأربعين من أسيوط مرورا بالواحات والسودان وصولا إلى مالي وغانا في غربي القارة حمل البشر والبضاعة والثقافات في الاتجاهين. لم يندثر الطريق، أو يغمره التراب، إلا عندما أقام الاستعمار علاقات رأسية بين الاقتصادات الإفريقية وإمبراطورياته الأوروبية، لتخدم اقتصاداته هو، عوضا عن التبادل والتلاقح بين أقاليم القارة. في النظرية البنائية في العلاقات الدولية، باتخاذك لأطر تحليلية واعتناقك لمفاهيم وتكرارها في كتاباتك وأحاديثك وسياساتك، أنت تبني ما يصير النظر إليه على أنه «حقائق» وما هو بذلك.

سياسة القضاء على التمييز العنصري، الضرورية تماما أخلاقيا ومصلحيا، لا بد أن تستند إلى تغيير في النظرة إلى إفريقيا على أنها منقسمة إلى اثنين وأن تسهم في الوقت نفسه في تحقيق هذا التغيير.

مما يمكن أن تتشكل هذه السياسة؟ تدابير في سياسات التعليم والاتصال والتعاون الدولي والمجتمع المدني، وغيرها، يمكن أن تستكمل إجراءات السياسة الخارجية في القضاء التدريجي على العنصرية في المجتمع.

الخبراء في كل من هذه السياسات أعلم بكيفية صياغة التدابير المطلوبة في كل منها. نكتفي هنا بطرح أمثلة على هذه التدابير. في السياسة التعليمية ومنذ المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية ينبغي أن تشمل مقررات اللغة العربية والعلوم الاجتماعية مفاهيم المساواة ومكافحة التمييز والاهتمام بإفريقيا وجغرافيتها وتاريخها. علم الأحياء لا بد أن يدرس فيه فراغ ادعاءات التفوق العنصري المتدثرة بعباءات شبه

علمية. دراسة الجينوم كشفت عن وحدة الجنس البشرى وكذبت تماما أي ادعاء يخالفها. وبالمناسبة مكافحة التمييز العنصري في مصلحتنا المباشرة، فالمصريون والأفارقة الذين يسكنون في شمال القارة، خاصة العمال منهم وهم الأغلبية، يعانون هم أيضا من آيات من التمييز في بلدان الشمال بسبب لون بشرتهم الخمري! مكافحة التمييز العنصري فى بلداننا هو مكافحة للتمييز ضدنا في بلدان غيرنا. في التعليم العالي، لا بد من التفكير فى إنشاء دراسات للعنصرية ومكافحتها، من جانب، وفى التوسع فى الدراسات الإفريقية، من جانب آخر. يوجد معهد للدراسات الإفريقية فى جامعة القاهرة. لا بد من تدعيم هذا المعهد من جانب، وإنشاء غيره وكذلك مراكز للبحث فى الشئون الإفريقية فى عدد من الجامعات المصرية، من جانب آخر. البحث يجب أن يشمل ليس فقط علاقاتنا ببقية الأقاليم والبلدان الإفريقية وإنما كذلك ما تعانيه هذه الأقاليم والبلدان من مشكلات سياسية وما يعترض تنميتها من عوائق فى مجالات الزراعة، والمياه، والصناعة، وغيرها. معاهد البحث والدراسات الإفريقية ومراكزها يمكن أن تستضيف أساتذة من البلدان الإفريقية المختلفة يلقون المحاضرات ويجرون الأبحاث مع زملائهم المصريين. سياسة الاتصال تشمل إجراءات موجهة للصحفيين وأخرى للعاملين فى المجالات الفنية. يمكن تنظيم دورات تدريبية للصحفيين الشباب والأقل شبابا فى مكافحة العنصرية وفى التعرف على قارتهم الإفريقية. للمؤلفين وكتاب السيناريو والمخرجين والممثلين يمكن تنظيم دورات شبيهة وإنشاء جوائز للأعمال الفنية التى تكافح العنصرية بشكل مؤثر دون أن يكون مباشرا أو قائما على الوعظ. سياسة التعاون الدولى يمكن أن تزيد بشكل ملموس من أعداد الطلبة الأفارقة فى الجامعات المصرية. الإنسان يخشى ما ومن يجهله ويميز نفسه عنهما. الاحتكاك المتزايد بالطلاب الأفارقة من شأنه بيان المشترك بيننا. لنا فيما تفعله المغرب وتونس لاجتذاب الطلاب الأفارقة أسوةٌ. فى إفريقيا جامعات جيدة فى أوغندا وجنوب إفريقيا وغانا والسنغال وغيرها. إرسال الطلاب والأساتذة المصريين إلى هناك ليتعرفوا على الدوائر الأكاديمية الإفريقية وليسهموا فى أنشطتها يمكن أن تسهم فيه سياسة التعاون الدولي. مجالات هذه السياسة في إفريقيا امتدت إلى موضوعات تتعلق بالتنمية فيها فى العقد الماضي أو يزيد عليه ولكن هامش الحركة فى هذه المجالات ما زال كبيرا كما أن ثمة مجالات أخرى يمكن الخوض فيها. سياسة المجتمع المدني يجب أن تشجع المنظمات غير الحكومية المصرية على التحرك لأغراض إنسانية وتنموية فى مختلف أقاليم القارة. نشدد على أن يبتعد التحرك عن الاعتبارات السياسية والأمنية، فهذه الاعتبارات تجهض المبتغى منه. التحرك الإنساني والتنموي هو الذى سينشئ علاقات إنسانية بين المصريين وأبناء قارتهم فيكافح العنصرية ويسهم فى تحقيق أهداف السياسة الإفريقية لمصر. السياسة والأمن هما الهدف، ولكن الوسيلة الناجعة هي التحرك الإنساني والتنموي. [٢]

العنصرية وصمة نعانى منها نحن والقضاء عليها واجب أخلاقي تجاه أنفسنا. والعنصرية تعرقل السياسة الإفريقية لمصر. مكافحتها ضرورية من أجل تحقيق المصالح العليا للبلاد.

[٢] من مقال القضاء على التمييز العنصري والسياسة الإفريقية لمصر د ابراهيم عوض جريدة الشروق - ١٢ يناير ٢٠١٩
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12012019&id=7651672a-7a35-4a93-90d4-f718295315d1